التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في مصر

(دراسة واقع صناعة الأثاث في محافظة دمياط)

Challenges facing the industrial sector in Egypt

A study of the reality of the furniture industry in Damietta) (Governorate

ياسمين فكري ياسين الخضري

مدرس بقسم الاقتصاد -كلية التجارة – جامعة دمياط

المستخلص

تمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة طبيعة وواقع القطاع الصناعي في مصر والوقوف على أهم التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في مصر، ودراسة طبيعة صناعة الأثاث في محافظة دمياط وأهم التحديات التي تواجه هذه الصناعة، بالتركيز على طبيعة محافظة دمياط وموقعها واهتمامها بصناعة الأثاث.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على البيانات المتاحة عن حجم القطاع الصناعي في مصر وكذلك عن صناعة الأثاث في محافظة دمياط وأهميتها التصديرية.

وتوصلت الدراسة إلى أن القطاع الصناعي في مصر يحتل مكانة هامة بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد المصري، حيث يساهم بما يقرب من ثلث الناتج المحلي الإجمالي، كما أنه يستحوذ على حوالي ٢٨% من حجم العمالة في الاقتصاد المصري. كما توصلت الدراسة إلى أهمية قطاع صناعة الأثاث بمحافظة دمياط، حيث أن صادرات الأثاث الدمياطي تمثل ما يقرب من ٢٤% من إجمالي

الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة. والوقوف على أهم التحديات والصعوبات التي تواجه صناعة الأثاث في محافظة دمياط.

وقد أوصت الدراسة بانتهاج استراتيجية من قبل الحكومة لتبني زراعة الأشجار التي تعتبر مصدر أساسي للمواد الخام اللازمة لصناعة الأثاث، وكذلك التوسع في إقامة المعارض والمشاركة في المعارض العالمية. والاهتمام بتنمية الصناعة في المكونات المحلية اللازمة لصناعة الأثاث.

الكلمات الرئيسية: القطاع الصناعي- صناعة الأثاث – محافظة دمياط – الصادرات المصرية.

Abstract

The main objective of the research is to study the nature and reality of the industrial sector in Egypt and to identify the most important challenges facing the industrial sector in Egypt, and to study the nature of the furniture industry in Damietta Governorate and the most important challenges facing this industry, by focusing on the nature of Damietta Governorate, its location and its interest in the furniture industry.

The study relied on the analytical descriptive approach based on the available data on the size of the industrial sector in Egypt, as well as on the furniture industry in Damietta Governorate and its export importance.

The study concluded that the industrial sector in Egypt occupies an important position among the various economic sectors in the Egyptian economy, as it contributes nearly a third

of the gross domestic product, and it also accounts for about 28% of the volume of employment in the Egyptian economy. The study also concluded the importance of the furniture industry sector in Damietta Governorate, as Damietta furniture exports represent approximately 24% of the total Egyptian exports during study time. And stand on the most important challenges and difficulties facing the furniture industry in Damietta Governorate.

The study recommended adopting a strategy by the government to adopt tree planting, which is an essential source of raw materials for the furniture industry, as well as expanding exhibitions and participating in international exhibitions. And interest in the development of the industry in the local components needed for the furniture industry.

Key words: industrial sector - furniture industry - Damietta Governorate - Egyptian exports.

أولا: المقدمة

يعد الاقتصاد المصري من أكثر اقتصادات الشرق الأوسط تنوعًا، حيث يعتمد على عدة قطاعات منها، الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات، بالإضافة إلى أحدث القطاعات وهو قطاع الغاز والتعدين، يعد قطاع الصناعة من أهم القطاعات في الاقتصاد المصري نظرا لقدرته على دفع عجلة الإنتاج وزيادة معدل النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أنه من القطاعات الأساسية التي توفر فرص عمالة وتساهم في علاج مشكلة البطالة، بالإضافة الى قدرته على تنويع مصادر الدخل، كما يساهم في زيادة الناتج المحلى الإجمالي، ونمو قطاع الصناعة يؤدى إلى زيادة مستوى

الإنتاجية لأن قطاع الصناعة من أكثر القطاعات قدرة على تطبيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة، وهذا يسهم في رفع الإنتاجية، كما يساهم قطاع الصناعة في توفير موارد النقد الأجنبي وعلاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات.

ويُمثل قطاع الصناعة مرتبة متقدمة من حيث الأهمية بالنسبة للاقتصاد القومي المصري، فهو يأتي في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي(حوالي ٢٠%) خلال السنوات العشر الأخيرة بالإضافة إلى علاقته التشابكية القوية مع العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية، علاوة على دوره في تنمية التجارة الخارجية وتحسين ميزان المدفوعات. وقد بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج المحلي الإجمالي نحو ٥٠ مليار دولار، ساهم القطاع الخاص بنسبة ٨١.٣ %والقطاع العام بنسبة ١٨.٧%.

شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً متدرجاً في إجمالي الصادرات الصناعية المصرية، حيث ارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات من ١٣.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، لتصل إلى ٢٦,١١ مليار دولار عام ٢٠١٤، منها ١٢.٥ مليار دولار من منتجات الوقود والزيوت المعدنية و٢.٨ مليار دولار من السلع كاملة التصنيع. (الفقي،٢٠١٩)

ثانيًا: مشكلة الدراسة

في ظل التداعيات العالمية الأخيرة وتأثيرها على الاقتصاد العالمي بشكل واضح، فإن قطاع الصناعة من أكثر القطاعات المتأثرة بهذه الأزمة، حيث انخفضت مشاركة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك زادت نسبة البطالة نظراً للاستغناء عن العديد من العمال بسبب الظروف الاقتصادية العالمية.

تعاني صناعة الأثاث في محافظة دمياط منذ عدة سنوات من العديد من المشكلات، حيث أغلقت العديد من ورش ومصانع الأثاث في محافظة دمياط، كما زادت أسعار الخامات ومستلزمات الإنتاج مما أدي لارتفاع أسعار منتجات الأثاث، وانخفضت صادرات مصر من الأثاث الدمياطي، وازدادت نسبة البطالة بين أبناء

محافظة دمياط، وقد جاءت الظروف العالمية المتمثلة في فيروس كرونا ورفع سعر الفائدة للقضاء على البقية الباقية من صناعة الأثاث في محافظة دمياط ،مما يستدعي البحث عن أهم أسباب تدهور صناعة الأثاث في محافظة دمياط ووسائل وسبل علاجها من أجل استعادة حجم صناعة الأثاث في المحافظة وتشغيل العمالة وإعادة التصدير مرة أخري.

ثالثاً: فرضية الدراسة

تعتمد الدراسة على مجموعة من الفروض تتمثل فيما يلي:

- أن القطاع الصناعي له دور كبير في توفير فرص العمل في السوق المصري ودعم الناتج المحلي الإجمالي.
- ان التداعيات العالمية الأخيرة أثرت بشكل واضح وملحوظ على القطاع الصناعي بشكل عام وصناعة الأثاث في محافظة دمياط بشكل خاص.

رابعا: منهج الدراسة

- تستخدم الدراسة التحليل الإحصائي والبياني للبيانات التي تم تجميعها من التقارير المختلفة.
- دراسة ميدانية لبعض ورش ومصانع الأثاث والغرفة التجارية بمحافظة دمياط

خامسا: أهداف الدراسة

- تحديد دور القطاع الصناعي في دعم الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل في السوق المصري.
- معرفة تأثير التداعيات العالمية على القطاع الصناعي بشكل عام وصناعة الأثاث في محافظة دمياط بشكل خاص.
- تحديد أهم أسباب تدهور صناعة الأثاث في محافظة دمياط.

- اقتراح بعض الأدوات والأساليب لتحسين وتنشيط صناعة الأثاث.

سادساً: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في توضيح أهمية القطاع الصناعي في مصر ودوره في دعم الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص عمل للسوق المصري، وكذلك تتطرق الدراسة لبيان مدي تأثير التداعيات العالمية الأخيرة على القطاع الصناعي بشكل عام وصناعة الأثاث في محافظة دمياط بشكل خاص.

وتستعرض الدراسة أهم التحديات والصعوبات التي تواجه القطاع الصناعي المصري في محاولة لإيجاد بعض الحلول والمقترحات التي يمكن تنفيذها لاستعادة النشاط الصناعي وضعه فيما سبق، وتقديم بعض المقترحات من أجل تنشيط وتطوير صناعة الأثاث بمحافظة دمياط واستعادة مكانتها محليا وعالميا.

سابعا: الدراسات السابقة

١. دراسة (عزة علي فرج ،٢٠١٩) الآثار الاقتصادية للنشاط الصناعي بجمهورية مصر العربية

يقدم هذا البحث تقييم الأثر الاقتصادي للنشاط الصناعي بجمهورية مصر العربية نظراً لأنه أحد الأنشطة الرئيسية للاقتصاد المصري وقد تم تقييم اجمالي مشاركة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وذلك خلال السنوات من ٢٠١١ الى ٢٠١٧، كما تم الوقوف على تأثير الاستثمارات الجديدة التي تم ضخها بالأنشطة الصناعية خلال نفس الفترة، وتتبع تأثيرها على القيمة الاقتصادية المضافة للإنتاج بالقطاع الصناعي.

وقد تم تقييم اعداد العاملين في القطاع الصناعي ومقارنتهم بإجمالي اعداد العاملين بكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، كما تم تقييم امكانية قطاع الصناعة في توفير فرص العمل الجديدة مع الزيادة الكلية في اعداد السكان بجمهورية

مصر العربية، ومدى تأثير فرص العمل بقطاع الصناعة على نسبة اعداد السكان تحت خط الفقر، وقد تم تقييم اجمالي الصادرات والواردات للمنتجات الصناعية.

وقد تبين من نتائج البحث القيمة المضافة لمشاركة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والتي لا تقل نسبة مشاركتها عن ١.٣٣ %في العام ٢٠١٧ بقيمة قدرها ٩٩.١٠٩ مليار دولار، كما بينت نتائج البحث أهمية قطاع الصناعة في توفير فرص عمل لأبناء الشعب المصري. كما بين البحث اهمية الاستثمارات المباشرة في القطاع الصناعي حيث حقق تطور في العائد المحلي للنشاط الصناعي بلغت اقصى قيمة مشاركة له في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦ بقيمة قدرها ٧٢.١٢٢ مليار دولار.

٢. دراسة (مغاوري شلبي ٢٠٢٠): تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي في مصر

تقوم هذه الدراسة بتحليل تأثير جائحة كورونا على القطاع الصناعي في الأجلين القصير والطويل، والتعرف على أهمية السياسات التي تم اتخاذها من قبل الحكومة لمساندة هذا القطاع في مواجهة تداعيات الجائحة، ومدى كفايتها وملائمتها للمراحل المختلفة لتطور الجائحة، كما تقترح الورقة حزمة من السياسات والآليات لمساعدة القطاع الصناعي على مواجهة الجائحة، ولمساعدة القطاع على سرعة التعافي فور انحسارها، وسياسات النهوض به بعد الجائحة، ليقوم بدور أكبر في مسيرة التنمية الشاملة.

وتعتمد هذه الورقة على تحليل التطور في بعض المؤشرات الخاصة بالقطاع الصناعي في مجالي الإنتاج والتجارة الخارجية خلال فترة الجائحة، مع التركيز على الصناعات التحويلية.

وقد توصلت الدراسة إلى أهمية التركيز على مؤشرات الاقتصاد الحقيقي، والتعمق في تحليل مؤشرات النمو والتنمية، فمن الضرورة أن نهتم بارتفاع معدل النمو ولكن أيضا يجب الاهتمام بمصادر هذا النمو، ونهتم بقياس استقلالية هذا النمو،

ويجب أن نهتم بنوعية الوظائف التي توفرها، ويجب الاهتمام بالعمالة غير المنتظمة وبالقطاع غير الرسمي، وبالمخاطر التي يمكن أن يتحملها الاقتصاد الوطني بسبب هذه العمالة في حالة حدوث الصدمات، وكل هذا ينطبق على القطاع الصناعي بشقيه الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية.

٣. دراسة (فارس كريم، أثير ناطق، ٢٠١٧) تحديات القطاع الصناعي الخاص في مصر في ظل الانفتاح والمنافسة الاقتصادية.

يحاول البحث توضيح دور الدولة في التدخل لصالح القطاع الصناعي الخاص، إضافة إلى الاستفادة من التوجهات الحكومية المصرية السابقة في هذا المجال، والتعرف على أهم التحديات الخارجية والداخلية التي تواجه التوجه الحكومي الحالي نحو هذا القطاع للخروج بتوليفة مناسبة لتحديد الأليات المثلي للاستفادة من الفرص التي توفرها المتغيرات الدولية المعاصرة، ومواجهة التهديدات ونقاط الضعف في رسم سياسات هذا التوجه.

وتوصل البحث إلى أن الحكومة المصرية تسعي لتشجيع القطاع الصناعي الخاص من خلال تهيئة البيئة القانونية والمالية لتشجيع المشاريع القائمة والجديدة، إلا أن القطاع الخاص في مصر ما زال غير كفء لأنه لم يستفيد كثيرا من التسهيلات إضافة إلى مواجهة تحدي التمويل والمتمثل في قلة رأس المال. كما أن السمة الغالبة للمنشآت الصناعية الخاصة في مصر هي أنها عمودية التكامل وهو أمر مكلف بسبب الفجوة التي يعاني منها بمجال البنية التحتية والتشابك القطاعي مما يتعين على المنشأة أن توسع خطوطها الإنتاجية لإنتاج السلعة الواحدة بدل من التكامل مع منشآت أخري كما هو حال الدول الصناعية.

٤. (ذاكر موسي تمام حسان ،٢٠١٧): المستحدثات العصرية وأثرها على التنمية الصناعية في مصر

يهدف البحث إلى إيضاح أهم التحديات المعاصرة وسبل مواجهاتها، وكيفية الاستفادة قدر المستطاع من بعض جوانبها الإيجابية، كما يهدف البحث إلى الوصول

إلى مجموعة من الأفكار الملائمة لمواجهة التحديات التي قد تنجم عن بعض مستجدات العصر، مثل الجات، ومحاولة الاستفادة من المزايا التي تتسم بها.

وقد توصل البحث إلى أن مسئولية متخذي القرار الاقتصادي في مصر تتبلور في حماية الاقتصاد من الوقوع فيما يسمي بفخ العولمة والمحافظة على قدرة الدولة على التصنيع والمنافسة، وانخفاض نصيب صادرات مصر عالية التكنولوجيا حوالي ٠.٨% كنسبة من الصادرات الصناعية التحويلية في عام ٢٠١٥، وذلك بسبب ضعف عمليات البحث والتطوير العلمي في مصر. كما تعاني مصر من تخلف أساليب وتكنولوجيا الإنتاج.

٥. (محمد سعد أبو الفتوح الفقي، ٢٠١٩): الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نمو القطاع الصناعي المصري دراسة قياسية.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الصناعي في مصر للفترة الممتدة من عام ١٩٧٧ حتى عام ٢٠١٧، ولتحقيق هذا الهدف تم تحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التالية: القيمة المضافة للإنتاج الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي كمتغيرات مستقلة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

وأظهرت نتيجة الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير سلبي غير معنوي على التصنيع وتأثير إيجابي غير معنوي على الاستثمار المحلي، وأوصت الدراسة بضرورة نقل الحكومة تركيزها من الصناعات الاستخراجية إلى الصناعات التحويلية من أجل زيادة الإنتاج المحلي والصادرات وتقليل الواردات.

٦. (معهد التخطيط القومي٢٠٢٠): سياسات وآليات تعميق الصناعات التحويلية المصرية في ظل الثورة الصناعية الرابعة.

يتناول هذا البحث بالدراسة والتحليل سياسات وآليات تعميق الصناعات التحويلية المصرية في ظل الثورة الصناعية الرابعة بهدف الوصول إلى سياسات سليمة لمتخذ

القرار. ومن هذا المنطلق تعرض البحث من خلال فصوله الخمسة إلى الثورة الصناعية الرابعة المفاهيم والمستجدات، وتشخيص وتقييم الوضع الراهن للصناعات التحويلية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٨. ، وأهم التجارب والجهود الدولية والإقليمية والمحلية لمواكبة الصناعات التحويلية للثورة الصناعية الرابعة، و مداخل تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الصناعات التحويلية المصرية، و سياسات وآليات تعميق الصناعات التحويلية في إطار الثورة الصناعية الرابعة-الحالة المصرية، وذلك اعتمادا على البيانات والمعلومات المتاحة الخاصة بالصناعات التحويلية ً ومؤشراتها في مصر ودولياً من التقارير الدولية والمؤشرات العالمية.

وقد توصل البحث إلى ضعف قدرة القطاع الصناعي على القيام بدوره المنوط به في دفع عجلة التنمية وعلى إحداث التغيير الهيكلي نحو تعميق التصنيع المحلي باعتبارهما أهم متطلبات الاستعداد والاندماج في الثورة الصناعية الرابعة، وتواجه مصر في سبيل تعميق الصناعة المحلية والتكامل بسلاسل القيمة العالمية والإقليمية العديد من المشاكل والتحديات المحلية والدولية.

٧. **دراسة (نواف أبو شمالة، ٢٠١٧) :الواقع وآفاق التطوير للقطاع الصناعي في الدول العربية في إطار التوجهات المعاصرة للسياسات الصناعية.**

تناولت الدراسة تحليل الهيكل الراهن لقطاع الصناعات التحويلية، والسياسات الصناعية في الفكر الاقتصادي والتطبيق الدولي. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة التوظيف المناسب للتوجهات الحديثة للسياسات الصناعية العالمية، بما يتوافق وخصوصية الأوضاع التنموية العربية، وذلك اعتمادًا على إعادة توجيه الأنشطة الصناعية العربية نحو الصناعات الأعلى في القيمة المضافة والأكثر تضميناً للمحتوى التقني، من خلال توسيع وتعميق مستويات الارتقاء المستمر في السلاسل الدولية للقيمة، وبناء سلاسل عربية (إقليمية) لتراكم القيمة من خلال تحديد القطاعات أو الأنشطة الصناعية الواعدة القادرة على توظيف المزايا التنافسية.

٨. دراسة (معهد التخطيط القومي،٢٠١٩): سياسات وآليات مواكبة الصناعة المصرية للثورة الصناعية الرابعة لقاء الخبراء.

تناولت الورقة المراحل الرئيسية للثورة الصناعية الرابعة، و تحديات استدامة التنمية في مصر في ظل الثورة الصناعية الرابعة، التحديات والفرص المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة أمام الصناعة المصرية، والآثار المتوقعة للثورة الصناعية الرابعة على القطاع الصناعي في مصر، والآثار على التكنولوجيا وكفاءة التشغيل، الآثار على القوى العاملة، والآثار علي التنافسية وتحقيق التنمية الصناعية المستدامة، الدروس المستفادة من التجارب الدولية لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة، أهم الإجراءات التي قامت بها مصر لمواكبة الثورة الصناعية الرابعة.

وخلصت إلى بعض التوصيات ومنها: أهمية إدراج موضوع الاقتصاد الرقمي ورقمنة القطاع الصناعي في رؤية مصر ٢٠٣٠، ومراعاة انعكاسات هذا الموضوع على جميع الأهداف والسياسات والآليات التي تتبناها الإستراتيجية الصناعية.

٩. دراسة (مها الشال، يوليو ٢٠١٨): دور الابتكار في التنمية الصناعية المستدامة في مصر

تناولت الدراسة أهم ـ المفاهيم الخاصة بالتنمية الصناعية المستدامة، والابتكار، ومؤشر الابتكار العالمي، وأهمية الابتكار للتنمية الصناعية المستدامة، وتحليل الابتكار في الصناعة المصرية، وتحديات الابتكار في الصناعة المصرية، وبعض مؤشرات الابتكار في الصناعة المصرية. كما تناول عرض أهم التجارب الدولية (السويد، وفنلندا والبرازيل و.....) والإقليمية (المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والمغرب) لدعم وتحفيز الابتكار في الصناعة المصرية، توصلت الدراسة لمحاور مقترحة لدعم وتحفيز الابتكار لتعزيز التنمية الصناعية المستدامة.

١٠. دراسة(Ndubuisi, o., & Abdul, S. 2018)

استهدف البحث تتبع كيفية الارتقاء بقطاع الصناعة وأهمية الدور الاقتصادي في العديد من الدول الافريقية والتي تشارك مصر في العديد من التحديات الاقتصادية والصناعية والسكانية

وقد تبين من خلال البحث أهمية التدفقات النقدية الاستثمارية وأداء القطاع الصناعي في نيجيريا خلال الفترة من ١٩٨٠ الى ٢٠١٦، حيث بينت الدراسة اهمية الاستثمارات في نمو قطاع الصناعة على المدى البعيد، وأوصي البحث بأهمية خلق مجال استثماري مستقر لجذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وكذلك أوصي بأهمية استحداث نظام تأميني للعاملين في قطاع الصناعة لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار في العمل في قطاع الصناعة.

١٠. دراسة **(Isiksal, A., & John Chimezie, O., 2016.)** تأثير التصنيع في نيجيريا

بين البحث تأثير قطاعات الإنتاج الثلاث الصناعة والزراعة والخدمات على الناتج القومي، ومدى تأثير قطاع الصناعة في تنمية القطا عات الأخرى، ويرى الباحث أنه لتحقيق طفرة في القطاع الصناعي لابد من تحقيق نمو حقيقي ومستقر في القطاعات الأخرى

١١. دراسة **Omar Abbosh Helena Leurent (2019)**

تستهدف هذه الدراسة توضيح الأثر المحتمل لتكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة على الأنظمة الإنتاجية في اثنين من الصناعات التحويلية في العالم والتكنولوجيات التي تساعد في الوصول لدرجات أعلى من الكفاءة واتباع نموذج أعمال أكثر استدامة.

توصلت الدراسة إلى توضيح الأثر الإيجابي لتكنولوجيا الثورة الصناعية الرابعة على الصناعات التحويلية في العالم وعلى النمو الاقتصادي لتكون دليلا لرواد الأعمال والحكومات في العالم ـ لاستخدامها لتحقيق كل من الاستدامة وأهداف الأمم المتحدة لإنمائية مع التنافسية وارتفاع معدلات النمو بدون التضحية بأحدهما عن طريق دراسة التجارب الصناعية في كل من ولاية اندرا براديش بالهند وميتشجان بالولايات المتحدة.

ثامنا: الفجوة البحثية

بعد استعراض ما توصلت إليه الدراسات السابقة فإن الدراسة الحالية تستهدف استعراض طبيعة القطاع الصناعي في مصر ودوره في نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال فترة الدراسة ودراسة التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في

مصر. مع التركيز على صناعة الأثاث في محافظة دمياط ودراسة التحديات التي تواجهها لكي تنتعش مرة أخرى.

الأمر الذي يتطلب ضرورة تحليل أداء هذا القطاع في مصر بمختلف جوانبه الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية والمؤسسية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢١)، وبحث المشكلات التي قد تعوق تحقيق تنمية صناعية تستهدف تعميق وتوطين التكنولوجيا بل وتتخطى ذلك لتصبح قادرة على توليدها. هذا في ظل ندرة الدراسات التي تناولت الجوانب الاقتصادية لصناعة الأثاث في محافظة دمياط.

تاسعا: خطة الدراسة

تكونت خطة الدراسة من المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والأهمية الاقتصادية للنشاط الصناعي.

المبحث الثاني: أهم التحديات التي تواجه قطاع الصناعة المصري.

المبحث الثالث: صناعة الأثاث بمحافظة دمياط

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والأهمية الاقتصادية للنشاط الصناعي

أولا: الإطار المفاهيمي

يعتبر النشاط الصناعي هو محور التنمية الاقتصادية في السنوات الأخيرة، خاصة في ظل التطور التقني والمعرفي الذي يشهده العالم خاصة في ظل الثورة الصناعية الرابعة، وذلك نظرًا لما تتمتع به من قدرة على إمداد تلك الأنشطة بما تحتاجه من مدخلات لازمة للإنتاج، فضلاً عن وجود درجة عالية من التشابك القطاعي فيما بين الأنشطة الصناعية ذاتها وبينها وبين الأنشطة الاقتصادية الأخرى، مما يؤهلها للقيام بدورها في جذب كافة قطاعات الاقتصاد القومي إلى طريق النمو.

ويلعب القطاع الصناعي بصفة خاصة دورا هاما في إحداث التغير الهيكلي وتحقيق استدامة النمو والتشغيل في الاقتصادات المختلفة، فهي المحرك الأساسي للنمو. ويشهد القطاع الصناعي حالياً بزوغ محركات وعوامل جديدة فرضتها الثورة الصناعية الرابعة بخلاف المحددات التقليدية لنمو الناتج والتشغيل الصناعي أهمها: التقدم العلمي والتكنولوجي الهائل والمعقد في وسائل الاتصال والكمبيوتر والآلات والأنظمة الذكية،

ورصيد رأس المال البشرى المؤهل، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجميعها عوامل تدعم القدرة التنافسية للدولة. (دكروري،٢٠١٩).

ويقدم النشاط الصناعي فرص عديدة لدعم الاقتصاد وتوفير فرص عمل واستحداث فرص عمل جديدة بدخول مناسبة ويتحقق ذلك في أزمنة قصيرة بالمقارنة بالنشاط الزراعي وبأقل نسبة مخاطرة. وجديرًا بالذكر أن الاقتصادات الصناعية للشعوب وفرص العمل في قطاع الصناعة يتوقف على الاقتصاد الرسمي والممثل في الشركات والهيئات والكيانات المعرفة لدى الدولة من خلال تأسيس الشركات والكيانات الصناعية ومن خلال دفع الضرائب والتأمين على العاملين والعديد من الخدمات والمقومات التي تتمكن الدولة مين متابعة نشاطها وأثرها الاقتصادي.

ويوجد كيان آخر في النشاط الصناعي وبخاصة في الدول النامية يتمثل في النشاط الصناعي غير الرسمي وعلى سيبيل المثال لا الحصر فإن كافة الأنشطة الصناعية الممثلة للورش والمحلات المتواجدة في الأقاليم والقرى هي أنشطة صناعية والعديد منها بدائي يعمل بها عدد محدود من الأشخاص وفي بعض الأحيان من عائلة واحدة وهذه الكيانات لا تتمكن الدولة من متابعة نشاطها أو وضع البرامج التي تمكن من تطويرها وتحديثها وتعظيم القيمة المضافة منها. (فرج،٢٠١٩).

يتيح التصنيع للدول ان تنتقل من مستوي أقل تكنولوجيا إلى مستوي أعلى، ومن إنتاجية منخفضة إلى إنتاجية مرتفعة ويزيد كذلك من القيمة المضافة للإنتاج مما يؤدي إلى تطور الدول صناعيا.

ويعتبر التصنيع بمعناه الواسع أي الذي لا يقتصر على مجرد انتاج السلع المصنعة، بل يتسع ليشمل استخدام الأساليب الفنية الحديثة في مختلف القطاعات الإنتاجية، بعد جوهريا ومتكاملا مع أية محاولة للتنمية الاقتصادية أيا كانت طبيعة هيكل المواد الإنتاجية المتاحة. وهذا وتزداد الأهمية النسبية للتصنيع في مصر نظرا لما يعانيه هيكل مواردها الإنتاجية من اختلال كبير في التوازن بين الزيادة السكانية وإمكانية زيادة الإنتاج. (عطية ،٢٠١٦).

- **مفهوم التصنيع**

يعتبر التصنيع هو عملية بناء قدرات المجتمع لتشغيل المواد الخام ولتصنيع السلع للاستهلاك أو لمزيد من الإنتاج. (السعُيد، ١٩٩٧٨). وقد وضعت لجنة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٦٣ تعريفا للتصنيع على أنه جانبا من عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يتم بموجبها تعبئة نصيب متزايد من الموارد القومية لخلق هيكل اقتصادي متنوع ومتطور فنيا مستخدما أحدث الوسائل والأساليب التكنولوجية ومتميزا بوجود قطاع صناعة تحويلية فعال يحقق النمو في انتاج السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية ووسائل الإنتاج ومن ثم يكون هذا القطاع قادرا على تحقيق معدل نمو مرتفع للاقتصاد القومي ككل وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. (السعيد، ١٩٧٨).

ويلعب التصنيع دورا هاما في أي مجتمع، وفي مصر يعتبر التصنيع أمرا حتميا خاصة مع زيادة السكان وندرة الموارد، ومن ثم لا خيار أمام مصر سوي الاستثمار في التصنيع، للأسباب التالية:

- خلق فرص عمل جديدة والحد من الآثار السلبية للبطالة
- تنمية مهارات ومعارف قوة العمل في مختلف الصناعات.
- خلق قيمة مضافة عالية
- تحقيق الرخاء الاقتصادي ورفع مستوي معيشة أفراد المجتمع
- زيادة القدرات الإنتاجية والخدمية للمجتمع
- المساهمة في تقليل الفجوة بين احتياجات الاستهلاك والواردات.

- **الصناعات التحويلية**

تعرف الصناعات التحويلية وفقا للتصنيف الصناعي الدولي الموحد بوصفها عملية التحويل الطبيعي أو الكيميائي للمواد أو المكونات إلى منتجات جديدة، سواء تم ذلك بواسطة الآلات التي تعمل بالطاقة أو باليد، وسواء تم ذلك في مصنع أو منزل، وسواء بيعت المنتجات بالجملة أو التجزئة، ويعتبر تغيير المواد أو تجديد السلع أو إعادة تشكليها عموما صناعة تحويلية. (Ndubuisi, o., & Abdul, S.2018)

وقد ينتج عن الصناعة التحويلية منتجات نهائية أو منتجات وسيطة، وتشمل الصناعة التحويلية نوعين من الوحدات، وحدات صناعية تقوم بتجهيز المواد أو تتعاقد مع وحدات أخري لتجهيز موادها لحسابها.

ثانيا: الأهمية الاقتصادية للنشاط الصناعي

تسعى الدول للارتقاء باقتصادها لتوفير حياة كريمة لأبنائها من خلال الارتقاء بمتوسط دخل الفرد لتوفير الاحتياجات من المنتجات الصناعية المختلفة لشعوبها كما تعمل على توفير فرص العمل لأبنائها، وتتفاوت الدول على تحقيق المستوى اللائق لأبنائها حيث تعاني بعض الشعوب مين مشاكل اقتصادية لا تمكنها من توفير المقومات الأساسية للحياة من المسكن المناسب وبدائل الانتقال وشراء الاحتياجات الأساسية، وتمثل هذه الدول ما يسمي بالدول النامية ومنها مصر. ويقدم النشاط الصناعي فرص عديدة لدعم الاقتصاد وتوفير فرص عمل واستحداث فرص عمل جديدة بدخول مناسبة ويتحقق ذلك في أزمنة قصيرة مقارنة بالنشاط الزراعي وبأقل نسبة مخاطرة. (Hussein, A., January 2009)

وجدير بالذكر ان الاقتصادات الصناعية للشعوب وفرص العمل في قطاع الصناعة يتوقف على الاقتصاد الرسمي والممثل في الشركات والهيئات والكيانات المعرفية لدى الدولة مين خلال تأسيس الشركات والكيانات الصناعية ومن خلال دفع الضرائب والتأمين على العاملين والعديد من الخدمات والمقومات التي تتمكن الدولة مين متابعة نشاطها واثرها الاقتصادي ، ويوجد كيان اخر في النشاط الصناعي وبخاصة في الدول النامية يتمثل في النشاط الصناعي غير الرسمي وعلى سبيبل المثال لا الحصر كافة الأنشطة الصناعية الممثلة للورش والمحلات المتواجدة في الأقاليم والقرى وخلافه وهي أنشطة صناعية معظمها بدائي يعمل بها عدد محدود من الأشخاص وفي بعض الأحيان من عائلة واحدة وهذه الكيانات لا تتمكن الدولة من متابعة نشاطها أو وضع البرامج التي تمكن من تطويرها وتحديثها وتعظيم القيمة المضافة منها.(معهد التخطيط القومي،٢٠٢٠)

وسوف تقتصر الدراسة في هذا البحث حول القطاع الرسمي فقط سواء من خلال القيمة المضافة، أو فرص العمل، أو القدرة على التصدير والاستيراد .ولتقييم الأثر الاقتصادي للنشاط الصناعي بجمهورية مصر العربية، فقد تم تجميع البيانات الخاصة بالناتج المحلي الإجمالي السنوي بالمليار دولار، وقيمة الاستثمارات الكلية السنوية وكذلك قيمة مشاركة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، كما يتضح من الجدول التالي:

جدول رقم (١) نسبة مشاركة كل من القطاع الصناعي والصناعات التحويلية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وكذلك نسبة العاملين في قطاع الصناعة.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	قيمة الصناعات التحويلية	نسبة مشاركة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة مشاركة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي	نسبة المئوية للعاملين في قطاع الصناعة من إجمالي العاملين%
2010/2011	853970.2	133484	15.63099	37.65	25
2011/2012	1508527	238283	15.79574	37.40	24
2012/2013	1539594	243647.3	15.82542	63.9	25
2013/2014	1770259	290076.7	16.38611	37.5	24
2014/2015	1825700	298487.1	16.34919	36.65	24
2015/2016	1906134	301204.5	15.80185	35.80	25
2016/2017	1974186	307402.7	15.57111	33.10	26
2017/2018	2836147	464235.1	16.36851	34.2	27
2018/2019	3783707	614533.8	16.24158	35.7	27
2019/2020	3879425	622924.5	16.05714	36.2	27
2020/2021	4041436	681689.6	16.86751	36.0	28

يتضح من الجدول السابق تطور نسبة مشاركة كل من القطاع الصناعي بشكل عام وقطاع الصناعات التحويلية بشكل خاص في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتحليل الدقيق لبيانات الجدول السابق يتضح أن نسبة مشاركة القطاع الصناعي في الناتج

المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة تمثل نسبة لا يستهان بها، حيث كانت تقترب من ٣٧.٦٥ %عام ٢٠١١ ووصلت إلي٣٦ % عام ٢٠٢١ مما يدل على أهمية القطاع الصناعي حيث يمثل ما يقرب من ثلث حجم الناتج المحلي الإجمالي وهذا يدل على أهمية القطاع الصناعي ودوره الكبير في خلق القيمة المضافة في الاقتصاد المصري.

وبالتالي لابد من الاهتمام وإعطاء الأولوية لهذا القطاع. وخاصة قطاع الصناعات التحويلية حيث يتضح من للجدول السابق أن الصناعات التحويلية تمثل نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي حيث كانت تمثل ١٥.٦% عام ٢٠١٠ وقد وصلت إلى ١٦.٨% تقريبا عام ٢٠٢١ وهذا يدل على أن قطاع الصناعات التحويلية يمثل نسبة مساهمة مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، ويمثل ما يقرب من نصف مشاركة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن قطاع الصناعات التحويلية من القطاعات الرائدة في الاقتصاد المصري والتي يجب الاهتمام بها نظرا لما تساهم به من قيمة مضافة عالية في الاقتصاد المصري.

كما يتضح من الجدول أيضا أن قطاع الصناعة يستحوذ على حوالي ٢٨% من حجم العمالة المصرية في عام ٢٠٢١ وهو ما يمثل ثلث حجم العمالة تقريبا في الاقتصاد المصري، وبالتالي نجد أن قطاع الصناعة يمثل ثلث حجم الناتج المحلي الإجمالي ويستحوذ على ثلث حجم العمالة. مما يوضح مدي أهمية هذا القطاع، وأنه يجب التركيز على تطوير هذا القطاع ومحاولة علاج التحديات والمشكلات التي تواجه.

المبحث الثاني: أهم التحديات التي تواجه قطاع الصناعة المصري

رغم سعى الحكومة، ممثلة في وزارة التجارة والصناعة لرفع معدلات النمو الصناعي، وزيادة نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلى الإجمالي، إلا أن الشركات والمصانع المحلية تواجه العديد من المشكلات والتحديات التي قد تعوق تحقيق هذه الأهداف. وتتمثل أهم هذه التحديات فيما يلي:

- عدم وجود استراتيجية تحدد المجالات التي نتميز بها، وتحديد هدف واضح تسعى إلى تحقيقه.

- ارتفاع تكلفة الطاقة وعدم وجود دراسات تحدد أثر سعر الطاقة على التوظيف والانتاج الصناعي وموازنة الدولة بشكل عام.
- ادارة العملة الوطنية، حيث يتحرك الجنيه المصري بمعزل عن الاقتصاد المصري ويتبع الاقتصاد الأميركي حيث يتأثر الانتاج الصناعي والصادرات بارتفاع أو انخفاض الدولار أمام العملات الرئيسة الأخرى خصوصا اليورو والجنيه الإسترليني.
- غياب النوافذ التمويلية المتخصصة، وعدم إحلال أي نوافذ تمويلية متخصصة في القروض للقطاع الصناعي.
- الاهتمام بالبحث العلمي والتكنولوجي في الجامعات لتنعكس مخرجاته على الاقتصاد الوطني، في الوقت الذي تقتصر فيه الابحاث العملية على النشر لتلبية متطلبات الوظيفة الاكاديمية حيث أن البحث العلمي غير مرتبط بالصناعة، ولا تترجم الأبحاث إلى حقوق ملكية لتعطي ميزة للمنتجات المصرية مقارنة بما يقابلها من منتجات لدول أخرى، مبينا أن الجامعات الاجنبية بالخارج تهدف إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، مع محاولة الربط بين البحث العملي واحتياجات الصناعة والموائمة بينها.
- عدم إعداد العمالة الفنية لسوق العمل المهني. (بريهي،٢٠١٧)
- عدم الربط بين الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية مما يؤدي الي ضعف القطاع الصناعي حيث أن الصناعات التي تقوم بإنتاج المواد الخام تقوم بتصديرها أو تسويقها في حين أن هناك الكثير من الصناعات الأخرى التي تحتاج الي نفس المواد الخام مما يجعلها تستورد هذه المادة الخام من الخارج او شراءها من الاسواق المحلية وعدم تحقيق التكامل بين الصناعات المختلفة يُقلل نسب الاستفادة والإنتاجية في الكثير من الصناعات.
- عدم الاهتمام بالتحديثات التكنولوجية للمكن والآلات.
- اعتماد كثير من الصناعات على التطوير والتحديث المُقدم من الخارج في حين أن هناك الألاف من المُبتكرين الذين يعملون على تسويق ابتكاراتهم في الخارج وهي

نفس مشكلة الصناعات التحويلية والصناعات الاستخراجية أي أن بعض الصناعات تعمل على تطوير تكنولوجيا العمل عن طريق الاستعانة بخبرات خارجية في حين أن الخبرات المحلية تقوم بتسويق هذه الخبرات الي الخارج. (البطاط،٢٠١١)

- التقليد والتهريب حيث تنتشر في مصر ظاهرة انشاء مصانع غير مرخصة وهي تلك المصانع التي لا تستوفي شروط الترخيص والإنتاج، سواء من النواحي القانونية أو الفنية، حيث تنتج السلع الغذائية والمنظفات الصناعية، وفي بعض الأحيان منتجات دوائية ولا تخضع هذه المصانع لأية ضرائب، كما لا يتمتع العاملون بها بأي نوع من الحماية الاجتماعية أو الصحية، وبالتالي تكون أسعار هذه السلع أرخص بكثير من السلع المنتجة في المصانع المرخصة والنظامية، وهو ما ينقص من أرباح المصانع المرخصة، بل ويكون سبباً في خسارتها.
- ضعف التنافسية وهناك عوامل كثيرة أدت إلى ضعف منافسة الصناعة المصرية في السوقين المحلي والخارجي، ويظهر ذلك بوضوح عند الاطلاع على هيكل الصادرات المصرية، حيث تمثل الصادرات البترولية قرابة ٤٠.٦% عام ٢٠١٨/٢٠١٩ من الصادرات السلعية لمصر، والبالغة قيمتها نحو ٣٤ مليار دولار بالإضافة الي توقيع مصر على اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥، وكذلك الدخول في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مما أوجد سيلا من السلع الأرخص سعرًا والأعلى جودة من المنتجات المصرية، لذلك اتجه البعض إلى التجارة بدلاً من الصناعة.
- منذ عهد محمد علي وحتى الآن لم تنشئ البلاد أية خطوط إنتاج خاصة بها، كما تستورد العديد من قطع الغيار، وبالتالي تحولت الصناعة المصرية إلى ورش تجميع، لأن استيراد عُدد وآلات لم يتبعه تطوير لها، أو حتى إعادة إنتاجها في مصر. ويظهر ذلك من خلال بيانات هيكل الواردات المصرية، حيث تمثل واردات السلع الاستثمارية من عدد وآلات بنداً ثابتاً في الواردات السلعية السنوية، ولم تستفد الصناعة المصرية من تجربة دول جنوب شرق آسيا، التي استوردت

هذه التكنولوجيا ثم استوعبتها جيداً، وطورت استخدامها ثم أنتجتها وأضافت إليها ابتكاراتها الجديدة، لذلك لم يعد هناك مشكلة في العُدد والآلات، مما أكسب سلع هذه الدول ميزة سعرية مكنتها من التوجه بمنتجاتها للأسواق التصديرية. (خير الدين،١٩٧٣)

- تعد مشكلة ندرة الأراضي الصناعية المرفقة[١] من أبرز المشكلات التي تواجه القطاع الصناعي، فمصر لا تملك في محافظاتها الرئيسية أراض صناعية، إذ نجد فجوة كبيرة بين احتياجات المستثمرين، التي تصل إلى ٧ ملاين متر سنويا، والمعروض من الدولة يبلغ ٣ ملاين متر فقط، وفقا لبيانات هيئة التنمية الصناعية، وقد لجأت وزارة الصناعة للشراكة مع القطاع الخاص، لترفيق الأراضي الصناعية.
- على الرغم من الوعود الرسمية بأن يؤدي تعويم الجنيه إلى طفرة في النمو، إلا أن الواقع كشف غير ذلك، إذ ساهمت أسعار الدولار في رفع تكلفة الإنتاج، لتنضم إلى أعباء القطاع الصناعي مع أسعار الطاقة، بينما لم يؤثر التعويم في أي إصلاح بهذا القطاع كما توقعت الحكومة. (السيد ،٢٠١٢)
- التقدير الجزافي للضرائب، حي يعاني القطاع الصناعي من التقديرات الجزافية للضرائب، وطالب مصلحة الضرائب بوقف التقديرات الجزافية على المصانع، بما يعرّض المنشآت الرسمية إلى الخطر، وإعادة النظر في طريقة حساب الكهرباء والغاز للمصانع.

المبحث الثالث: صناعة الأثاث بمحافظة دمياط

تعد صناعة الأثاث القلب النابض لمحافظة دمياط، حيث تنتج ما يقرب من ثلثي الإنتاج الخشبي في مصر، وتساهم دمياط بنسبة كبيرة في نمو الاقتصاد المصري، حيث تحظي محافظة دمياط بكم هائل من التفرد والإبداع في الصناعات اليدوية وغير اليدوية، هذا ولم تفرط مدينه في العالم من قبل في الإبداعات المتفردة مثلما

[١] الأراضي الصناعية المرفقة هي الأراضي الممدودة بالمرافق، من مياه وكهرباء وغاز

فرطت مدينة دمياط .وتعد من اهم هذه الصناعات صناعة الاثاث والاخشاب فهي القطاع الرائد في الصناعات الحرفية بمحافظة دمياط حيث تساهم بأكثر من ٧٠ %من إنتاج الصناعات الحرفية.

وتستأثر قطاعات تصنيع الأثاث والأخشاب بالنصيب الأكبر من المخرجات الصناعية بدمياط حيث تصل إلى٦٤.٧% و٢٣.٣%على التوالي من إجمالي المخرجات الصناعية في دمياط. ويمثل ذلك بدوره ٢٦.١% و ٢٦.٣% من الناتج القومي لمصر وتعتمد مصانع الأثاث بدمياط على الورش الصغيرة والتي تغطى كافة مراحل إنتاج الأثاث من التجميع إلى الطلاء والتشطيب. والذى يتركز في عدة قري في المحافظة (قري العنانية والبصارطة والشعراء) التابعة لمركز دمياط. (الغرفة التجارية لصناعة الأثاث – محافظة دمياط)

ويتم استخدام العديد من المواد الخام في هذه الورش، ويعمل في قطاع الأثاث أيدي عاملة تتعدي المليون عامل، منهم ما يقرب من ٦٠٠ ألف أيدي عاملة مباشرة و٤٠٠ ألف أيدي عاملة غير مباشرة في أكثر من ١٢٠ ألف منشأة صناعية وتجارية بما تعادل % ١٣ من إجمالي الأيدي العاملة الصناعية في مصر والتي تتميز بالمهارة العالية والدقة والإبداع الفني. فمدينة دمياط، والملقبة بمدينة الأثاث في مصر بسبب توارث الحرفة بها من الأجداد، تعتبر واحدة من أهم المراكز العالمية في الصناعة اليدوية للأثاث الكلاسيك بمعدلات بطالة تقترب من الصفر ساعدها في ذلك موقعها الساحلي على البحر الابيض المتوسط مما سهل عملية الوصول اليها والاحتكاك بالعالم الخارجي. (المجلس التصديرى للأثاث ٢٠١٣).

تعتبر مدينة دمياط مصنع كبير للأثاث، حيث تنتشر ورش الأثاث في جميع أنحاء المدينة بأزقتها وحواريها، ولما كانت حرفة النجارة حرفة يدوية منزلية خالصة، كانت ورش التصنيع الخشبي بمحافظة دمياط مبعثرة في أنحاء متفرقة من المدينة، فكان أغلبها عبارة عن حجرات تستقطع من بيوت أصحابها، ويتم تخزين ما يتم تصنيعه في مخازن خاصة يراعى فيها التهوية وقربها من الورش ومساكنهم.

ويعمل بهذه الصناعة في الورش والمصانع بمختلف أنحاء المحافظة ما بين المسطرجيٍ والنجار والقشرجى والأوميجى والأستورجى والمذهباتي، ولكل منهم آلياته وطرق عمله المختلفة عن الآخر، وترتبط بصناعة الأثاث مهن أخري مثل تجارة الأخشاب بأنواعها: الأبلاش والقشرة والزجاج والبلور والرخام وأوراق الذهب وأقمشةً التنجيد، وأيضا صناعة الفايبر والحدائد والاكسسوارات وخامات الطلاء والتذهيب .وتتميز صناعة الاثاث في دمياط بالمهارة اليدوية والخبرة خاصة في الاثاث المزخرف والذي يعتبر سر للمهنة التي لا يعرفها إلا ارابها من أصحاب الورش والتي تتناقل بالوراثة الى الأبناء.

وفى العشر سنوات الأخيرة انتشرت المصانع الكبيرة بمدينة دمياط الجديدة والقديمة لتواكب التطور المستمر وسرعة الإنتاج مع رفع معدل الجودة للالتزام بمواعيد التصدير للدول الأجنبية مع إضافة الميكنة الحديثة .ولقد كان لظهور بعض الماكينات الحديثة بدمياط السبب في فقد العديد من العمالة الماهرة فرص عملهم نتيجة لاستغناء الورش والمصانع عنهم واستبدالهم بالماكينات. وفقد أرباب هذه المهن فرص عملهم واضطروا للعمل بمهن أخرى غير صناعه الأثاث. ونتيجة لذلك فقدت صناعه الأثاث بدمياط مجموعه من أمهر الصناع والحرفيين واستبدلوا بماكينات حديثة قد تؤدى إلى فقد المنتج الدمياطي ميزه الصنعة اليدوية التي تعتبر ثروة قومية يجب الحفاظ عليها. (مركز تحديث الناعة،٢٠٢٠).

تغير إنتاج الأثاث وتركيبة النوعي للمدة ما بين عامي ٢٠٠٠وحتى عام ٢٠٢٢

ينبغي دراسة وتناول تغير إنتاج الأثاث الخشبي وتنوعه سواء بالزيادة أم النقصان للوقوف على أنواع منتجات الأثاث الخشبي التي حدث لها تغير في الإنتاج من الأثاث.

جدول رقم (٢) حجم الإنتاج من الغرف في محافظة دمياط. بالألف غرفة

السنوات	إنتاج غرف النوم	إنتاج غرف السفرة	إنتاج غرف الصالونات والأنتريهات	إجمالي الإنتاج الكلي من الغرف
٢٠٠٠	٧	٢	٢	١١
٢٠٠١	٩	٢	١	١٣
٢٠٠٢	٨	٧	٢	١٧

٢٠٠٣	١٣	٦	٣	٢٢
٢٠٠٤	١١	٩	٥	٢٥
٢٠٠٥	١٥	٧	٨	٣٠
٢٠٠٦	١٧	١١	٧	٣٥
٢٠٠٧	١٩	١٢	٩	٤٠
٢٠٠٨	٢١	١٥	١٥	٥١
٢٠٠٩	٢٧	١٨	٢٧	٧٢
٢٠١٠	٣٥	١٣	٤	٥
٢٠١١	١٨	٢٠	٥	٤٣
٢٠١٢	١١	١٨	١٦	٤٥
٢٠١٣	١٣	١٠	٩	٣٢
٢٠١٤	١٢	١٣	٥	٣٠
٢٠١٥	١٥	١٠	١٠	٣٥
٢٠١٦	١٧	١٢	١١	٤٠
٢٠١٧	٢١	١١	١٠	٤٢
٢٠١٨	٢٥	١٣	٩	٤٧
٢٠١٩	٢٤	١٢	٧	٤٣
٢٠٢٠	٢١	٩	٨	٣٨
٢٠٢١	٢٠	١٠	٩	٣٩

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، إدارة الإحصاء، بيانات منشورة عن كمية الإنتاج لصناعة الأثاث الخشبي.

يتضح من التحليل السابق أن الإنتاج متزايد بشكل تدريجي خلال فترة الدراسة بداية من عام ٢٠٠٠ حيث كان يمثل ما قيمته ١١ ألف غرفة، واستمرت الزيادة بشكل تدريجي حتى وصلت إلى أقصي قيمة عام٢٠٠٩ بما قيمته ٧٢ ألف غرفة، وقد شهدت تلك الفترة انتعاش صناعة الأثاث بمحافظة دمياط بشكل ملحوظ، وترجع تلك الزيادة لعدة أسباب منها: زيادة طلب السوق المحلي على الأثاث الدمياطي، بالإضافة إلى المشاركة في المعارض الدولية مثل معرض فرانكفورت الدولي بألمانيا، وجودة المنتج وإتقان وسائل التصنيع للأثاث.

ويتضح اختلاف إنتاج الأثاث من عام لأخر بسبب تفاوت الطلب على الأثاث من جانب واختلاف أثمان الخامات وتكاليف الإنتاج من جانب أخر، حيث قد حدث

انخفاض واضح في كمية الإنتاج من الأثاث وخصوصا مع بداية العقد الثاني من الألفية الثالثة، وهي في المدة من ٢٠١٠ وحتي عام ٢٠١٥، حيث انخفض الإنتاج من ٥٢ غرفة إلى ٣٥ ألف غرفة بانخفاض حوالي ١٧ ألف غرفة، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها قيام عدة ثورات في مصر منها ثورة ٢٥ يناير ٠١١ وثورة ٣٠يونيو ٢٠١٤، واضطراب الوضع السياسي والاقتصادي للبلاد فأثر على انخفاض حجم المبيعات وقلة الإنتاج ووقف التصدير والاستيراد للخامات ووقف المعارض لتسويق منتجات الأثاث خلال هذه الفترة مما أصاب سوق الأثاث بالركود المؤقت.

ومع استقرار الأوضاع بدأ الإنتاج يتزايد بشكل تدريجي حيث زاد من ٣٥ ألف غرفة عام ٢٠١٥ إلى ٤٧ ألف غرفة عام ٢٠١٨ بزيادة قدرها ١٢ ألف غرفة ولكنها منخفضة عن المدة من ٢٠٠٠/٢٠٠٩.

تشهد أسعار الأثاث في مصر ارتفاعاً كبيراً في أسعارها ما بين ٣٠ إلى ٤٠% على جميع منتجاتها، خصوصا الأخشاب المستوردة بأشكالها وأنواعها المختلفة، نتيجة ارتفاع سعر الدولار وأسعار النقل، إضافة إلى استمرار تداعيات أزمة الحرب الروسية الأوكرانية، التي مازالت تلقي بظلالها على الاقتصاد العالمي، ما تسبب في ارتفاع تكلفة صناعة الأثاث المحلي، وهي الصناعة التي توفر ملايين فرص العمل المباشرة وغير المباشرة بكافة المحافظات المصرية، وفي مقدمتها محافظة دمياط التي تعتمد بشكل رئيسي على هذه الصناعة. (السجان،٢٠١٩)

ومن المتوقع أن ينعكس ارتفاع أسعار الأخشاب هذا العام على حركة البيع والشراء بالسوق المحلية، وأن تحدث حالة من الركود في عمليات شراء غرف النوم، وغيرها من أدوات الأثاث، خصوصا أن فصل الشتاء في مصر تقل فيه عمليات الزواج، حيث أن أغلب صناعة الأثاث والغرف في مصر تعتمد على الخشب الروسي والأوكراني المستورد، والحرب الدائرة بين الجانبين قللت عملية استيراد الأخشاب من الخارج. وتسعي العديد من المؤسسات إلى تذليل عدد من العقبات أمام صناع تجارة الأثاث داخل البلاد، بتوفير المادة الخام لتجنب توقف أنشطة الورش، بالتركيز على أهمية

تنمية القطاع وصادراته، فضلاً على تيسير دخول كافة المنتجات المكملة لصناعة الأثاث إلى داخل البلاد.

إن مصر تملك إمكانيات كبيرة للغاية في مجال صناعة الأثاث، ولكن لم يستغل بالشكل المطلوب، حيث أن أزمة الحرب الروسية - الأوكرانية، أدت إلى ارتفاع كبير بأسعار الأخشاب سواء المحلية أو المستوردة، وهو ما أثر بالسلب على تلك الصناعة. ولابد من اتخاذ خطوات جادة وفعالة من قبل غرفة صناعة الأخشاب، للعمل على تنمية وزيادة تلك الصناعة المهمة التي يعمل بها الملايين، والعمل على تنميتها والاهتمام بها، كون هذا الأمر يصب في مصلحة الجميع سواء كان المواطن أو الدولة.

جدول رقم (٣) صادرات محافظة دمياط من الأثاث كنسبة مئوية من صادرات مصر من الأثاث للفترة من عام ٢٠٠٠-٢٠٢٢ بالمليون جنيه

السنوات	الصادرات المصرية	صادرات دمياط	صادرات دمياط% من الصادرات المصرية
٢٠٠٠-٢٠٠٥	١٢١٢١	٣٢٧٥	٢٧
٢٠٠٥-٢٠١٠	١٥٧٤١	٣٩٢١	٢٤.٩
٢٠١٠-٢٠١٥	١١٦٠١	٢١٦٥	١٨.٧
٢٠١٥-٢٠١٨	١٠٦٥٤	٢٧٣٣	٢٥.٧
٢٠١٨-٢٠٢١	٩٠٨٥٤	٢١٧٥	٢٣.٩
المتوسط العام	٢٨١٩٤.٢	٢٨٥٣.٨	٢٤.٠٤

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، إدارة الإحصاء.

يتضح من تحليل بيانات الجدول السابق أن متوسط صادرات محافظة دمياط من الأثاث قد بلغ ٢٨٥٣.٨ مليون جنيه خلال المدة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٢١ لتمثل حوالي ٢٤% من جملة الصادرات المصرية من الأثاث لنفس الفترة على مدار سبع عشرة عامًا أي أن إسهامات دمياط في تجارة الأثاث تمثل ربع حجم المبيعات لتجارة الأثاث الدولية المصرية.

يتضح من الجدول أيضا تفاوت صادرات محافظة دمياط من الأثاث على مدار الفترة الزمنية من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٢١، فيتضح انخفاض الصادرات في الفترة من بعد عام ٢٠١٠ وقد يرجع ذلك مبدئيا لحالة عدم الاستقرار التي مر بها الاقتصاد

المصري، نتيجة عدم الاستقرار السياسي، ولكن الفترة الأخيرة المتمثلة في الفترة من عام ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٢١ ترجع أسباب الانخفاض في الصادرات إلى انخفاض انتاج الأثاث في المحافظة بشكل عام نتيجة عدة أسباب منها: (حسان،٢٠١٧)

- ارتفاع أسعار الخامات
- استغلال التجار وأصحاب المعارض والمغالاة في أسعار الإنتاج النهائي من الغرف، حيث ينصب العائد النهائي على أصحاب المعارض، ولكن هذه المغالاة أدت إلى تراجع معدلات الشراء للأثاث الدمياطي حتي من السوق المحلي، مما انعكس سلبيا على الطلب على الأثاث الدمياطي، وأدي إلى تراجع الإنتاج، وانخفاض الأجور في السوق الدمياطي، حتي بدأ العمال مما كانوا يعملون في صناعة الأثاث الانصراف بحثا عن وظائف أو مهن أخري، نظرا لكساد صناعة الأثاث وعدم الاقبال على الشراء، مما سبب خسائر بالغة للشعب الدمياطي وخاصة فيما كانوا يعملون بصناعة الأثاث .

وقد تراجعت صادرات مصر من الأثاث في النصف الأول من عام ٢٠٢٢ بنسبة ٢٠% وبنحو ١١٧ مليون دولار مقابل ١٤٦ مليون دولار في ذات التوقيت من العام الماضي ٢٠٢١، حيث أن اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية تسبب في معضلة كبيرة لقطاع الأثاث في مصر، حيث تستورد البلاد ٣٠ ٪ من احتياجاتها من الأخشاب من روسيا وحدها ، الأمر الذي وجد صداه في السوق المصري، مؤكداً أن الحرب الدائرة بين روسيا و أوكرانيا، تُعد حلقة من سلسلة حلقات بدأت منذ ٣ سنوات، مع تفشي جائحة كورونا، وما تلاها من توترات سياسية عالمية أسفرت عن أزمة سلاسل الإمداد والتوريد عالمياً بالتزامن مع قرار العمل بالاعتمادات المستندية.(السجان ، مرجع سبق ذكره).

كما أن نقص مستلزمات الإنتاج في السوق أدى إلى ارتفاع أسعارها بنسبة تتراوح بين ٣٠% و٥٠%، خاصة وأن ٨٠% من مُدخلات الإنتاج يتم استيرادها من الخارج، حيث أن معدل القيمة المضافة أكثر من ٥٠% كثالث أعلى قطاع صناعي في الدولة، كما يوفر قطاع الأثاث ٤٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة وحوالي نصف

مليون فرصة عمل غير مباشرة، ملقياً الضوء على أهمية تعزيز الصناعة المحلية لتفادي أي عقبات خارجية قد تتسبب في عدم استقرار الأسواق بالداخل، وعلى رأس الصناعة تأتي "زراعة الأخشاب" حيث تُعد الأخشاب جوهر صناعة الأثاث.

النتائج والتوصيات

النتائج:

لقد توصلت الدراسة للعديد من النتائج منها:

- أن القطاع الصناعي له دور كبير في تحقيق نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث يمثل ما يقرب من ٣٦% من الناتج المحلي الإجمالي. كما أنه يستحوذ على ما يقرب من ٢٨% من إجمالي العمالة في الاقتصاد.
- كما توصلت الدراسة لأهم التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في مصر.
- كما أكدت الدراسة على أهمية قطاع صناعة الأثاث بالنسبة للقطاعي الصناعي وتوصلت للأهمية التصديرية لصناعة الأثاث من إجمالي الصادرات المصرية حيث تمثل ما يقرب من ٢٤% من الصادرات المصرية، مما يوضح الأهمية الكبيرة لقطاع صناعة الأثاث بالنسبة للاقتصاد المصري.
- وقد أكدت الدراسة على دور التداعيات العالمية سواء فيروس كورونا أو الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد المصري بشكل عام وعلى صناعة الأثاث بمحافظة دمياط حيث أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة في الاقتصاد المصري خاصة السلع المكملة لإنتاج الأثاث.

التوصيات:

- توصي الدراسة أن تتجه الحكومة نحو تبني إستراتيجية زراعة الأشجار التي تتناسب مع إمكانيات البيئة المصرية، حيث أن هناك العديد من انواع الأخشاب التي يسهل زراعتها في مصر وفي مقدمتها "الحور" الذي يمكن زراعته، كما أن ذلك النوع يعتبر ذو فائدة مزدوجة حيث يقلل من عملية البخر، ويعزز من إنتاج مصر المحلي، كما يقلل الواردات من الأخشاب.

- كما يجب التوسع في إقامة المعارض الداخلية مع المشاركة الفعالة في المعارض الخارجية، وتسهيل الإجراءات لدعم المساندة التصديرية.
- كما يجب تعزيز صناعة المكون المحلي ويتطلب هذا استخدام مدخلات الإنتاج المحلية في عمليات التجميع كاستخدام المواد اللاصقة كالغراء المحلي وخامات الدهان المحلي والإسفنج في عملية التنجيد، مؤكدا على أهمية إنتاج المنتجات التي يسهل تصنيعها محلياً، وهي الألواح الخشبية وأقمشة التنجيد والإكسسوارات، وذلك نظرا لأهمية العمل على توفير مُدخلات الإنتاج التي لا تكفي إنتاجنا المحلي منها، والأخرى التي لا يوجد أي بدائل محلية لها.
- كما ينبغي التوجه نحو البحث عن طرق لجذب الاستثمارات في مجال مستلزمات الإنتاج مما سيعود على الصناعة بالكامل بالنفع، مثل صناعة مواد الدهان والإكسسوارات.

المراجع

أولا: المراجع العربية

- بريهي، فارس كريم، أثير ناطق،" تحديات القطاع الصناعي الخاص في مصر في ظل الانفتاح والمنافسة الاقتصادية" مجلة كلية التراث الجامعة، عدد٢١، العراق ،٢٠١٧، صفحات٤٣٧-٤٥٦.
- البطاط، منتظر فاضل سعد، ندوة هلال جودة،" تحليل تداعيات الأزمة المالية العالمية الأسباب والآثار"، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد ١٩، ٢٠١١.
- السجان، مروة عيسى عوض،" اقتصاديات صناعة الأثاث الخشبي بمحافظة دمياط"، مجلة كلية الأداب -جامعة المنصورة، العدد الخامس والستون، أغسطس ٢٠١٩.
- حسان، ذاكر موسي تمام،" المستحدثات العصرية وأثرها على التنمية الصناعية في مصر" مجلة جمعية المهندسين المصرية، العدد الثاني، ٢٠١٧.
- دكروري، آيات صلاح،" دور اقتصاد المعرفة في تحديث الصناعة دراسة تحليلية بالتطبيق على الاقتصاد المصري"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد الأول، السنة الحادية والستون، يناير ٢٠١٩.

- شلبي، مغاوري،" تأثير جائحة كورونا على واقع ومستقبل القطاع الصناعي في مصر" المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، سلسلة أوراق السياسات، إصدار رقم ١٦، القاهرة، ٢٠٢٠.
- عطية، سيد معوض أحمد،" التصنيع قاطرة التنمية الشاملة في مصر"، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، لمؤتمر العلمي السنوي الثامن والعشرين للاقتصاديين المصريين، ٢٨-٢٩ ديسمبر ٢٠١٦.
- فرج، عزة علي،" الآثار الاقتصادية للنشاط الصناعي بجمهورية مصر العربية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٤٩، العدد ١، القاهرة، إبريل ٢٠١٩، الصفحة ٧٩٥-٨٣٢.
- الفقي، محمد سعد أبو الفتوح،" الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في نمو القطاع الصناعي المصري دراسة قياسية"، مجلة الشروق للعلوم التجارية – العدد الحادي عشر – يونيو ٢٠١٩.
- السيد، حامد أحمد" صناعة الأثاث وتسويقها في مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢.
- قرطام، السيدة كمال علي،" أثر التجارة الخارجية على التوظف في القطاع الصناعي مع التطبيق على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٠)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، المجلد ٧، العدد ١٤، يوليو ٢٠٢٢، الصفحة 104-55.
- خير الدين، حسن محمد "مشكلات التسويق الخارجي لصناعة الأثاث الخشبي ووسائل علاجها، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس،١٩٧٣.
- مركز تحديث الصناعة،" مؤشر تأثير جائحة كورونا على القطاع الصناعي في مصر"، سلسلة مؤشرات قطاع الصناعة، الإصدار الأول ،٢٠٢٠.
- السعُيد، مصطفَي،" التنمية الصناعُية فَي جمهورية مصر العربُية واستراتيجية اشباع الحاجات الأساس للسكان، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمَ السنوي الثانَي للاقتصادين المصرُيين، الجمعُة المصرُية للاقتصاد السُياسَي والإحصاء والتشريع، مطابع الهيئة المصرُية العامة للكتاب، ١٩٧٨، ص ص٢١٤-٢١٥.
- معهد التخطيط القومي "سياسات وآليات تعميق الصناعات التحويلية المصرية في ظل الثورة الصناعية الرابعة"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم (٣١٧)، معهد التخطيط القومي، القاهرة، يونيو ٢٠٢٠.

- هلال، رضا محمد، " رأسمالية الجماهير: لماذا تصاعدت انماط اقتصاد المشاركة في العالم"، سنداراجان، آرون، القاهرة، مركز الاستقلال للدراسات الإستراتيجية والاستشارات، ع٨، يوليو ٢٠١٧.

١. ثانيا: المراجع الأجنبية

1. Ndubuisi, o., & Abdul, S. (2018),"Capital Flow Components and Industrial Sector Performance in Nigeria", Department of Economics, University of Lagos.
2. Isiksal, A., & John Chimezie, O. (2016)," Impact of Industrialization in Nigeria", Faculty of Business & Economics, The American University, Girne, Turkey, European Scientific Journal, edition vol.12, No.10.
3. Hussien, A., (January 2009), " Impact of the global financial crisis on the Egyptian economy", Munich Personal RePEc Archive, MPRA Paper No. 12604, posted 09 Jan 2009 07:18 UTC.